المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي طرأت على مفهوم التنمية بعد أن مرت بمراحل عديدة فقد وصفت بأنها تنمية اقتصادية، وهو المفهوم التقليدي للتنمية الذي اقترن بتراكم رأس المال وتعظيم الثروة ومرة ثانية تنمية اجتماعية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهر مفهوم يتناول بالدرجة الأولى العنصر الإنساني البشري إذ أطلق عليه بالتنمية البشرية كمفهوم حقوقي للتنمية .وللإشارة فان مصطلح التنمية برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث استعمل هذا المصطلح développement والذي يعني التقدم والتطور والتصنيع والتحديث.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي تنمية انسانية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية تهدف بشكل رئيسي إلى تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي، والتقليص من حدة الفقر وحماية البيئة مع التأكيد على ضمان حقوق الأجيال التالية.

1- السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

ترجع جذور ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى السبعينيات من القرن الماضي عندما تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما والمعنون **بحدود النمو** في عام 1970، ثم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية عام 1972 والذي يهدف إلى القضاء على التعارض بين الاقتصاد والبيئة وأن هدف التنمية أصبح ليس فقط تحفيزا النمو الاقتصادي، بل يجب أيضا المحافظة على البيئة من أجل استدامة التنمية ولأول مرة تم التأكيد على مبدأ الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة بموجب تقرير صادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في 1987 حيث عرفت الاستدامة بأنها **تلبيه حاجات الاجيال الحالية دون المساس بإمكانيات حاجات الاجيال القادمة.**

وتجسد هذا المفهوم بشكل واضح في قمة الأرض الأولى التي انعقدت في **ريو دي جانيرو** بالبرازيل في سنه 1992 في **المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية** وصدر عنها وثيقة **الأجندة 21**، واعلان **ريو** وميثاق التنوع الحيوي والتغير المناخي وكل هذه الوثائق تؤكد أن البعد البيئي أصبح حتمية بالنسبة للتنمية، ثم جاءت **قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ** 2002 تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة حيث تم التأكيد فيها على مفهوم الاستدامة.

وبعد انتشار مفهوم التنمية المستدامة في الأدبيات العالمية للتنمية وتقارير المنظمات الدولية لبناء السياسات العامة للدول وتفعيل مؤسساتها على مصطلح التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات في المشكلة ليست في غياب التعريف بقدر ما هي في تعدد وتنوع التعريفات وكثرتها.

وأهم تعريف يمكن الأخذ به هو تعريف تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث عرف **تقرير بروتلاند التنمية** المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية او الاضرار بقدره الاجيال القادمة على تلبيه احتياجاتها".

ومن جهته عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة بموجبه القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في **المادة 4** "التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة" أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، وانتهاج الاستغلال العقلاني والرشيد.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية التغير الايجابي نحو الأفضل بدافع الرقي الاقتصادي والاجتماعي قدما مع الاهتمام بالجوانب المادية والأخلاقية خاصة لفئة الفقراء والطبقات الضعيفة والأجيال القادمة، وإذا استنزفت الموارد الطبيعية البيئية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة. أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات الثانية المستدامة تضمن نحو **130 مؤشرا** مصنفا في أربعة فئات ضمن ثلاثة أبعاد رئيسيه:

البعد الاقتصادي: يتمثل هذا البعد في جعل الاقتصاد في خدمة الانسان وهكذا يقتضي الأمر إيجاد طرق لضمان الحفاظ على النمو والرفاهية الاقتصادية والرفع من مستوى المداخيل مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية، ويشمل النمو الاقتصادي المستديم وكفاءة رأس المال وإشباع الحاجات الأساسية. وضمن هذا السياق، برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كآلية للحد من التدهور البيئي الناتج عن الاستهلاك غير المستدام خلال العقود الماضية، من خلال تحضير القطاعات الاقتصادية، تحسين كفاءه استخدام الموارد البيئية، خفض النفايات، حماية التنوع البيولوجي، خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن انتاج واستهلاك الطاقة أو الناتجة عن المؤسسات الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: يقتضي هذا البعد وضع الانسان في مركز اهتمامات التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى الخدمات المقدمة، وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الاجيال وداخل الاجيال نفسها والعدالة في التوزيع والحراك الشعبي والمشاركة الشعبية والتنوع الثقافي، فالتنمية تتأسس بشكل جوهري على مبدأ المشاركة المجتمعية؛ كون المشاركة تمثل استراتيجية شاملة فهي تركز على الدورة الجوهري الذي يجب أن يلعبه الناس في جميع مناحي الحياة، بتوسيع نطاق الاختيارات والاستخدام الأمثل لقدرات الأفراد في تشكيل السلطة والتأثير على السياسة الاجتماعية، وتشجيع رغبة الأفراد أن يكونوا أحرار ويقرروا مصيرهم والتعبير عن آرائهم والمشاركة في القرارات التي تشكل حياتهم، وبذلك تنفني شروط الاقصاء والتهميش والتعسف وتتحقق القيم الأساسية المتمثلة في العدالة الاجتماعية والرفاه الانساني والكرامة الإنسانية التي تمثل بعدا للتنمية المستدامة.

البعد البيئي: يعني حماية مختلف النظم البيئية من مخاطر الاستنزاف وترشيد الاستغلال والعمل على استدامة الموارد البيئية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والنظم الأيكولوجية . كما يكمن أساسا في الاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد كالبترول والفحم والمعادن والمحافظة على المورد المائي، والحد من إتلاف التربة والاستعمال المفرط للمبيدات والقدرة على التنبؤ، لان عامل الاستنزاف يعد من أبرز مشكلات البيئية التي تؤدي إلى فقدان البيئة القدرة على التكيف والتجديد، وبالتالي نكون امام التدهور البيئي الذي يحول دون تحقيق التنمية ليس فقط للجيل الحالي ولكن ايضا للأجيال المقبلة.